

رقم الترخيص (119)

سياسة مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال

الاعتماد	المراجعة	الإعداد	التاريخ	الإصدار
مجلس الإدارة	الإدارة العامة	الموارد البشرية	2024-12-15	2

تم اعتماد السياسة بتاريخ 2024-12-15
في اجتماع مجلس الإدارة رقم 5

اعتماد مجلس
الإدارة

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية

رقم الترخيص (119)

مقدمة

تعد سياسات مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله أحد الركائز الأساسية التي اتخذتها الجمعية في مجال الرقابة المالية ، والتي تعتمد على نصوص نظام مكافحة غسل الأموال الصادر المرسوم الملكي الكريم رقم (م) 20 / و تاريخ 05/02/1439 هـ ولائحته التنفيذية ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم م (21) / و تاريخ 12/02/1439 هـ ولائحته التنفيذية ، والأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (42) وتاريخ 15/01/1440 هـ.

النطاق

1. مع عدم الالخل بما جاء في التشريعات والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية واللائحة الأساسية الجمعية، تأتي هذه السياسة استكمالاً لها دون أن تحل محلها.
2. تطبق هذه السياسة على كافة من تربطهم علاقة بالجمعية سواء كانوا رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين فيها أو ممثليها المفوضين أو مدققي حساباتها، أو أي شخص طبيعي آخر يتصرف باسمها أو لحسابها.

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية

رقم الترخيص (119)

التعريفات:

يقصد بالمصطلحات التالية أينما وردت بالسياسة المعاني المبينة أمام كل منها:

النظام: نظام مكافحة غسل الأموال أو نظام مكافحة الإرهاب وتمويله.

الأموال: هي الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أيًّا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها: سواءً أكانت مادية أم غير عادية، أو منقولة أم غير منقولة، أو ملموسة أم غير ملموسة، والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًّا كان شكلها، سواءً أكانت داخل المملكة أم خارجها، ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية والائتمانيات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية أو أية أرباح أو مداخيل أخرى تنتج من هذه الأموال.

الجريمة الأصلية: كل فعل يرتكب داخل المملكة يعد جريمة يعاقب عليها الشرع والأنظمة في المملكة، وكل فعل يرتكب خارج المملكة يعد جريمة وفقاً لقوانين الدولة التي ارتكب فيها.

المتحصلات: الأموال الناشئة أو المتحصلة داخل المملكة أو خارجها بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أصلية، بما في ذلك الأموال التي حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً إلى أموال مماثلة.

مجلس المؤسسات الأهلية: وهي منظمة غير هادفة للربح وينطبق عليها ما ورد من أنظمة وقوانين متعلقة بمكافحة غسل الأموال.

غسل الأموال: ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه بقصد إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أي أموال مكتسبة مخالفة للشرع أو النظام، وجعلها تبدو مشروعة المصدر.

الجهة الرقابية: الجهة المسؤولة عن التتحقق من الالتزامات المالية للمؤسسات والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، وفق المتطلبات المنصوص عليها في النظام واللائحة أو أي قرارات أو تعليمات ذات صلة.

وحدة التحريات المالية: وحدة التحريات المالية المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال

رقم الترخيص (119)

الأدوات القابلة للتداول لحامليها: الأدوات النقدية التي تكون في شكل وثيقة لحامها كالشيكات والسنادات، وأوامر الدفع: التي إما لحامليها أو مظهرة له أو صادرة لمستفيد صوري أو أي شكل آخر ينتقل معه الانتفاع بمجرد تسليمها، والأدوات غير المكتملة التي تكون موقعة وحذف منها اسم المستفيد.

الإرهاب: أي شخص ذي صفة طبيعية- سواءً أكان في المملكة أو خارجها- يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الإرهاب وتمويله أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة.

تمويل الإرهاب: تمويل العمليات الإرهابية والإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

البلاغ: إبلاغ الشخص المرخص له وحدة التحريات المالية عن أي عملية مشتبه فيها، بما يشمل إرسال تقرير عنها.

مجموعة العمل المالي: مجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF).

الجز التحفظي: الجز المؤقت على نقل الأموال والمحصلات وتحويلها أو تبديلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد عليها أو حجرها بصورة مؤقتة، استنادا إلى أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة بذلك

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية

رقم الترخيص (119)

أشكال عمليات غسل الأموال:

يعد مرتکباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

1. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.
2. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.
3. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.
4. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (1) و(2) و(3)، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحرير أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية

رقم الترخيص (119)

مؤشرات الاشتباه بعملية غسل الأموال:

- .1 عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وخاصة المتعلقة بعهويته ونوع عمله.
- .2 رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
- .3 رغبة العميل في المشاركة في صفات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
- .4 محاولة العميل تزويذ الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بعهويته و/أو مصدر أمواله.
- .5 علم الجمعية بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
- .6 إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر أو أي مصاريف أخرى.
- .7 اشتباه الجمعية في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول.
- .8 صعوبة تقديم العميل وصفاً لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
- .9 قيام العميل بالاستثمار طويلاً الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلباً لتصفيه الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
- .10 وجود اختلاف كبير بين أنشطة العميل والممارسات العادية.
- .11 طلب العميل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويذ الجمعية بأي معلومات عن الجهة المحول إليها.
- .12 محاولة العميل تغيير العقد أو إلغاءه بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
- .13 طلب العميل إنهاء إجراءات عقد يستخدم فيه أقل قدر ممكن من المستندات.
- .14 علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
- .15 انتماء العميل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظوظ.
- .16 ظهور علامات البذخ والرفاهية على العميل بشكل مبالغ فيه وبما لا يناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).

رقم الترخيص (119)

التدابير الوقائية:

تحديد وفهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها الجمعية.

1. على الجمعية تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية والاحتفاظ بالسجلات بالمستندات والوثائق والبيانات.
2. على الجمعية تطبيق تدابير العناية الواجبة المتشددة المتناسبة مع المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل ومعاملات مع شخص أو جهة حددتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بأنها جهة عالية المخاطرة بها.
3. على الجمعية الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات لجميع التعاملات المالية، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية.
4. يجب أن تكون السجلات والمستندات والوثائق التي تحتفظ بها الجمعية كافية للسماح بتحليل البيانات وتتبع التعاملات المالية، ويجب الاحتفاظ بها لتكون متاحة، وتتوفر للسلطات المختصة عند الطلب بصورة عاجلة.
5. لا يحق الجمعية التسويق لصالح مشروع إلا بعد أخذ الموافقات اللازمة لذلك، وفقاً لأنظمة المرعية من الدولة.
6. يحق الجمعية التأكيد من السلامة القانونية للإيرادات وللواهب والموهوب، وذلك لحماية الجمعية من أي مخاطر محتملة.
7. يحق الجمعية رفض المنحة أو الهبة في حال وجود أي عوامل من شأنها الإضرار بالجمعية.
8. السعي في إيجاد عمليات ربط الكتروني مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في التأكيد من هوية الأشخاص والمبانع المشتبه بها.
9. اتخاذ قرارات مبررة في شأن الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمنتجات والخدمات.
10. رفع كفاءة القنوات المستخدمة للمكافحة وتحسين جودة التعرف على العملاء وإجراءات العناية الواجبة.
11. توفير الأدوات اللازمة التي تساعده على رفع جودة وفاعلية الأعمال في الجمعية.
12. إقامة برامج توعوية لرفع مستوى الوعي لدى العاملين في الجمعية لمكافحة غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب.
13. الاعتماد على القنوات المالية غير النقدية والاستفادة من مميزاتها للتقليل من استخدام النقد في المصروفات.
14. التعرف على المستفيد الحقيقي ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية في التبادل المالي.
15. عدم التعامل مع الأشخاص المدرجة أسماؤهم ضمن قائمة الإرهاب.

رقم الترخيص (119)

السياسات وتطبيقاتها:

- على الجمعية ممثلة في الإدارات ذات العلاقة مراجعة السياسة الخاصة بمراقبة غسل الأموال وتحديثها، وتنقيف العاملين بها، وأن يوافق عليها مجلس الإدارة، وأن تراجعها وتطورها بشكل مستمر.
- إذا اشتبهت الجمعية أو إذا توافرت لديها أدلة مغلوطة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل متحصلات جريمة أو ذات ارتباط أو علاقة بعمليات غسل الأموال أو هبة هذه الأموال الجمعية غرضه التمويля بأنها متحصلة من غسل أموال: فعل الجمعية أن تلتزم بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر وتزودها بقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة.
- الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية.
- يحظر على الجمعية وأي من مدرييها أو أعضاء مجلس أمانتها أو أعضاء إدارتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها، تبنيه العميل أو أي شخص آخر لأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قدمت أو سوف تقدم إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحققها جنائياً جار أو قد أجري، ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو الاتصال بين المديرين والعاملين أو عمليات الاتصال مع المحامين أو السلطات المختصة.
- لا يتربى على الجمعية وأي من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الإدارة التنفيذية أو العاملين فيها أي مسؤولية تجاه المبلغ عنه عند إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية أو تقديم معلومات لها بحسن نية وذلك ما لم يثبت أن ما قاموا به قد يكون بسوء نية لأجل الإضرار بصاحب العملية
- على كل موظف يعمل في الجمعية الالتزام بسرية المعلومات التي يطلع عليها ضمن نطاق أداء واجباته حتى بعد انتهاء مسؤولياته.

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية

رقم الترخيص (119)

العمليات والإجراءات:

على الجمعية ممثلة في الإدارات ذات العلاقة القيام بالآتي:

1. مراقبة المعاملات والوثائق والبيانات وفحصها بشكل مستمر لضمان توافقها مع ما لديها من معلومات عن الواهب وأنشطته التجارية والمخاطر التي يمثلها، وعن مصادر أمواله عند الحاجة.
2. تدقيق وفحص جميع المعاملات بشكل عام وبالأخص تلك التي تكون معقدة وكبيرة بشكل غير عادي وكذلك أي نمط غير اعتيادي للمعاملات التي لا يكون غرض الهبة فيها واضحًا.
3. تشديد إجراءات العناية الواجبة ودرجة وطبيعة مراقبة علاقة العمل في الحالات التي تكون فيها مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال مرتفعة، وذلك تحديد ما إذا كانت المعاملة تبدو غير عادلة أو مشبوهة.
4. الاحتفاظ بسجلات الفحص مدة عشر سنوات، وإتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب.

الرقابة

تُخضع الجمعية للإجراءات التي تتخذها الجهات الرقابية في الدولة لأدائها لمهاماتها ومنها:

جمع المعلومات والبيانات من الجمعية وتطبيق الإجراءات الإشرافية المناسبة، بما في ذلك إجراء عمليات الفحص الميداني والمكتبي.

إلزام الجمعية بتوفير أي معلومة تراها الجهة الرقابية ملائمة للقيام بوظيفة ما والحصول على نسخ للمستندات والملفات أيا كانت طريقة تخزينها وأينما كانت مخزنة.

إجراء تقييم مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال في الجهات التي تملك الجمعية صلاحية الرقابة عليها.

إصدار تعليمات أو قواعد أو إرشادات أو أي أدوات أخرى للجمعية: تنفيذًا لأحكام النظام.

التحقق من أن الجمعية تعتمد التدابير المقررة وفقاً لأحكام النظام.

وضع إجراءات النزاهة والملاءمة وتطبيقها على كل من يسعى إلى المشاركة في إدارة مجلس المؤسسات الأهلية أو الإشراف عليها أو العمل أو التطوع فيها.

الاحتفاظ بإحصاءات عن التدابير المتخذة والعقوبات المفروضة.

رقم الترخيص (119)

التبلیغ:

1. تلتزم الجمعية بالتبليغ عل كل معاملة يشتبه أن لها علاقة بغسل الأموال إلى الجهات المختصة على أن تتوافر أسباب معقولة للاشتباه.
2. لا يجوز التكتم عن أي حالة اشتباه أو التأخر في التبليغ عنها، بل يجب الإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال ولائحته التنفيذية.
3. يتوجب على الموظف المفوض تبليغ الجهات المختصة فوراً عن أي عملية مشبوهة، بغض النظر عن تعلقها بأمور أخرى.
4. تحري السرية التامة وعدم أهشاء أمر التبليغ للمشتبه به أو غيره.

العقوبات:

الجمعية ليست جهة مخولة بإيقاع العقوبات على المتهمين أو المدانين، بل ترفع بهم إلى الجهات المختصة وللجهات المختصة أن تتخذ الإجراءات أو الجزاءات التي تنصف عليها الأنظمة.
يخضع أي موظف يخل بالاشتراطات وتعليمات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال إلى العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات العلاقة دون أدنى مسؤولية على الجمعية، طالما قامت الجمعية بإجراءات العناية الواجبة.

جمعية البر الخيرية
بمحافظة رنية



الرقم: ٥

التاريخ: ٢٠٢٤/١٥/١٥

المشفوعات:

جامعة البر الخيرية
محافظة رنية

محضر اجتماع مجلس الإدارة

الاحد الساعه اصل.	وقت بداية الاجتماع	م٢٠٢٤-١٢-١٥	تاريخ الاجتماع	رنية	مكان الاجتماع:
التوقيع	الاسم	المسى الوظيفي			المشاركون
٢٠٢٤/١٥/١٥	سعد عبد الله فارس السبيع	رئيس مجلس الإدارة	١		
٢٠٢٤/١٥/١٥	محمد مترك السبيع	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢		
٢٠٢٤/١٥/١٥	محمد سعد عبد الله السبيع	المشرف المالي	٣		
٢٠٢٤/١٥/١٥	رشيد راشد عبد الله الرشيد	عضو	٤		
٢٠٢٤/١٥/١٥	راشد رشيد راشد الرشيد	عضو	٥		

تتت المناقشة بعول عمل اعتماد السياسات والتعدلات المقترحة عليها

محاور الاجتماع

وبعد الاطلاع على السياسات والإجراءات ولما تقتضيه مصلحة العمل فقد تقرر اعتماد السياسات الآتية:

١. سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإصدار الثاني

١. لائحة أدوار مجلس الإدارة تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٢. إليه الإبلاغ عن شبهة غسيل أموال وتمويل الإرهاب
٣. دليل إجراءات حظر إبلاغ أو تنبيه العميل بشبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٤. الإجراءات الموصى بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٢)
٥. تحديد وفهم وتقدير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها
٦. الجمعية
٧. نظام الرقابة الداخلية

قرارات وتوصيات
الاجتماع:

ختم الجمعية



رئيس مجلس الإدارة

٢٠٢٤/١٥/١٥

سعد عبد الله فارس السبيع